

إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

د. شليحي الطاهر د. مختاري مصطفى

جامعة الجلفة

ملخص

إن الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرتبط أساسا بمدى توفر الموارد المالية والآليات اللازمة الكفيلة بتأهيلها وتأهيل محيطها ضمن ما تتطلبه إستراتيجية التنمية على المدى المتوسط والبعيد. وقد عملت الجزائر على وضع مخطط تهدف من خلاله إلى تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية متطلبات السوق المحلي كخطوة أساسية من الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة لمواجهة التحديات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الدعم

Résumé :

Le rôle des petites et moyennes entreprises dans le développement économique est principalement lié à la disponibilité des ressources financières et aux mécanismes nécessaires pour la mise a niveau des PME et de leur environnement dans le cadre de la stratégie de développement à moyen et à long terme. L'Algérie a élaboré un plan pour renforcer le rôle des petites et moyennes entreprises pour satisfaire aux exigences du marché local comme une étape essentielle de la nouvelle stratégie économique face aux défis actuels.

Les mots-clés: Petites et moyennes entreprises, le financement, le soutien

مقدمة

اعتمدت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة. ومن بين القطاعات التي مستها هذه الإصلاحات وأصبح لها دور كبير في الحياة الاقتصادية للدولة، هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر التي تعتمد عليها الدولة في سبيل تحقيق الإنعاش الاقتصادي. وقد شرعت الجزائر في تأهيل هذا النوع من المؤسسات وتنميتها لتجسيد مختلف برامج النمو التي اعتمدها، وبالتالي أصبحت بمثابة الخيار الاستراتيجي للتنمية. غير أن مسار هذه الإستراتيجية شهد عدة عقبات تراوحت بين أدوات التمويل و محيط المؤسسات. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ماهي الآليات المتبعة لمرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- 1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- 3- وسائل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 4- آليات ترقية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- 5- عوائق النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- تعرف م ص م على أنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تستوفي معيار الاستقلالية¹، وتشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري.²

- تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري.³

- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة إلى تسعة وأربعين شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.⁴

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين إلى مائتين وخمسين شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 04 ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 01 مليار دينار جزائري.⁵

1-2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- بعث النمو الاقتصادي،
- تحسين التنافسية لزيادة الصادرات،
- ترقية ثقافة المقاولة وتحسين معدل الاندماج الوطني،
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- معالجة مشاكل الفقر والبطالة.
- تعبئة الادخار وزيادة الاستثمار.
- تلبية حاجات السكان من السلع وتخفيض نسبة التضخم.

ثانيا- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ- لمحة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2016:

يشكل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أحد المحاور الكبرى لمخطط عمل الحكومة، التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق نمو اقتصادي.

تعتبر سنة 2016، سنة مفصلية نظرا لإعادة تشكيل معمق للإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح للمؤسسة من التكيف مع الوضع الاقتصادي، ووضع أدوات فعالة لمواجهة المنافسة بالإضافة إلى أخذ مكانة هامة للمؤسسة داخل الأسواق.

وقد صدر القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتتويج لمسار طويل من المشاورات مع الأطراف المعنية، لإعطاء نفس جديد لهذا النوع من المؤسسات لتلعب دورها في مسار التنويع الاقتصادي.

لقد حدد هذا القانون عتبات جديدة في معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أدخل معايير متعددة لدعم هذه الأصناف من المؤسسات خصوصا في مجال الإنشاء، البحث، التنمية، الاختراع، التطوير... الخ. وقد تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية 2016، مليون مؤسسة، أغلبها من المؤسسات الصغيرة في القطاع الخاص. حيث سجلت سنة 2016 لوحدها أكثر من 108538 م ص م جديدة. وبلغ معدل النمو السنوي لإنشاء المؤسسات حوالي 9 %.

وهو ما يعبر عن التزامات السلطات العمومية لتجسيد مختلف الأهداف المسطرة آفاق 2019.

جدول رقم (01): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2016

1 022 621	مجموع م ص م نهاية 2016
108 538	م ص م المنشأة سنة 2016
34 471	توقف نشاط (م ص م قطاع خاص)
38 597	م ص م (قطاع خاص)
390	م ص م (قطاع عام)
2 540 698	التشغيل (أعوان)
46 727	الواردات (مليون دولار)
28 883	الصادرات (مليون دولار)

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 07

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2015، 934569 مؤسسة، في حين عرفت سنة 2016 ارتفاعا بحوالي 9,42 %، إذ بلغ عددها نهاية 2016 حوالي 1022621 وحدة، منها حوالي 56 % شكلت من أشخاص معنوية، منها 390 مؤسسة عمومية اقتصادية. في حين نجد أن ما نسبته حوالي 43,65 % يشكل من أشخاص طبيعية، منها حوالي 21 % مهن حرة و 23 % تمثل نشاطات حرفية.

جدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2016

النسبة	عدد م ص م	نوع م ص م	
		م ص م (قطاع خاص)	01
56.32	575 906	أشخاص معنوية	
43.65	446 325	أشخاص طبيعية، منها:	
20.64	211 083	مهن حرة	
23.00	235 242	نشاطات حرفية	
99.96	1 022 231	المجموع الفرعي	
		م ص م (قطاع عام)	02
0.04	390	أشخاص معنوية	
0.04	390	المجموع الفرعي	
100	1 022 621	المجموع	

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 08

إن ارتفاع عدد م ص م في القطاع الخاص ما بين 2015 و 2016 شمل مختلف النشاطات، إذ ارتفع عدد م ص م في قطاع الخدمات بنسبة 9,06 %، قطاع الفلاحة بنسبة 8,98 %، قطاع الصناعة بنسبة 7,04 %، قطاع المحروقات والطاقة والمناجم بنسبة 4,85 % وفي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 3,73 %. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): تطور م ص م (قطاع خاص) حسب النشاط 2015-2016

	النشاط	2015	النسبة	2016	النسبة	نسبة التقدم
01	الفلاحة	5 625	1,05	6 130	1,06	8,98
02	المحروقات، الطاقة، المناجم...	2 639	0,49	2 767	0,48	4,85
03	البناء والأشغال العمومية	168 557	31,34	174 848	30,36	3,73
04	الصناعة التحويلية	83 701	15,56	89 597	15,56	7,04
05	الخدمات	277 379	51,57	302 564	52,54	9,08
	المجموع	537 901	100	575 906	100	7,07

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 14

ب - توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- حسب الحجم:

تشكل المؤسسات الصغيرة جدا ما نسبته 97 % من الحجم الإجمالي ل م ص م في الجزائر نهاية 2016 (عدد عمال أقل من 10 أجراء) وبالتالي فهي تهيمن بشكل قوي في النسيج الاقتصادي. يلي ذلك المؤسسات الصغيرة بنسبة 2,57 % والمؤسسات المتوسطة ب 0,31 %.

جدول رقم (04) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم 2016

نوع م ص م	العدد	النسبة
المؤسسات الصغيرة جدا	993170	97.12
المؤسسات الصغيرة	26281	2.57
المؤسسات المتوسطة	3170	0.31
المجموع	1022621	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 09

2- نوع النشاط:

• الأشخاص المعنوية:

نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من أشخاص معنوية تتركز أغلب نشاطاتها في قطاع الخدمات، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية.

جدول رقم (05) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (للأشخاص المعنوية) في الجزائر

حسب النشاط 2016

قطاع النشاط	م ص م (قطاع خاص)	م ص م (قطاع عام)	المجموع	النسبة
الزراعة	6130	181	6311	1.10
المحروقات، الطاقة، المناجم وخدمات مرتبطة بها.	2767	3	2770	0.48
البناء والأشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعة التحويلية	89597	97	89694	15.56
الخدمات	302564	81	302645	52.52
المجموع	575906	390	576296	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 10

• الأشخاص الطبيعية:

بلغ عدد م ص م للأشخاص الطبيعية نهاية 2016، 452325 مؤسسة، منها 211083 للمهن الحرة و 235242 للنشاطات الحرفية.

✓ المهن الحرة: مثل الموثق، المحامي، المحضر القضائي، الطبيب، المهندس، الفلاح... إذ توزعت النسب على النحو التالي: 68,56 % في قطاع الفلاحة، 11,03 % في قطاع العدالة، 20,41 % في قطاع الصحة.

جدول رقم (06) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (للأشخاص الطبيعية) في الجزائر حسب الحجم 2016

العدد	الصحة	العدالة	الفلاحة	المجموع
43086	23275	144722	211 083	
20.41	11.03	68.56	100	النسبة

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 10

✓ النشاطات الحرفية: إذ سجلت مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء خلال سنة 2016، 18100 انخراط، ما يرفع عدد الحرفيين نهاية سنة 2016 إلى 235242 مؤسسة.

3- الطبيعة القانونية:

✓ م ص م (قطاع عام)

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام الأقل عددا مقارنة بالقطاع الخاص. إذ بلغ عددها 390 مؤسسة في سنة 2016، مقابل 532 في سنة 2015، مسجلة بذلك تراجعا قدره 26,69 % نظرا لإعادة هيكلة القطاع الصناعي

العام. كما انتقل حجم العمال الأجراء الخاص بهذا النوع من المؤسسات من 43727 سنة 2015 إلى 29024 سنة 2016.

جدول رقم (07): توزيع م ص م العمومية في الجزائر حسب حجم العمالة و النشاط 2016.

قطاع النشاط	1 إلى 9 أجراء		10 إلى 49 أجراء		50 إلى 249 أجراء		عدد م ص م	%	إجمالي الأجراء	%
	العدد	الأجراء	العدد	الأجراء	العدد	الأجراء				
الصناعة			15	428	82	10144	97	24.87	10572	36.43
الخدمات	4	28	23	513	54	7190	81	20.77	7731	26.64
الفلاحة	34	123	115	3203	32	2878	181	46.41	6204	21.38
البناء الأشغال العمومية			4	123	24	4046	28	7.18	4169	14.36
المناجم والمحاجر			1	43	2	305	3	0.77	348	1.20
المجموع	38	151	158	4310	194	24563	390	100	29024	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 11

نجد أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العام يتمركز في كل القطاعات، خاصة قطاع الفلاحة بنسبة 46,41 %، الصناعة 24,87 %، الخدمات 20,77 %. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي تستحوذ على نحو 36 % من مجموع القوة العاملة (الأجراء).

✓ م ص م (قطاع خاص):

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص نهاية 2016، 1022231 وحدة، ينشط أغلبها في مجال الخدمات (النقل خصوصاً)، الحرف و البناء والأشغال العمومية.

جدول رقم (08): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط 2016

النشاط	العدد	النسبة
01 الفلاحة	6130	0.60
02 المحروقات، الطاقة، المناجم،	2767	0.27
03 البناء والأشغال العمومية	174848	17.10
04 الصناعة التحويلية	89597	8.76
05 الخدمات بما فيها المهن الحرة	513647	50.25
06 الحرف	235242	23.01
المجموع	1022231	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 12

4- حسب المنطقة:

تتركز معظم م ص م في الشمال بحوالي 400615 مؤسسة أي بنسبة 69,56 % من إجمالي م ص م في الجزائر، تليها منطقة الهضاب العليا بحوالي 125696 مؤسسة أي بنسبة 22,83 %، ثم منطقة الجنوب والجنوب الكبير بـ 49595 مؤسسة أي بنسبة 8,61 %.

جدول رقم (09): توزيع م ص م الخاصة (أشخاص معنوية) حسب المنطقة 2016

المنطقة	عدد م ص م	نسبة التركيز
الشمال	400 615	69.56
الهضاب العليا	125 696	21.83
الجنوب	49 595	8.61
المجموع	575 906	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 12

5- حسب الكثافة:

اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بخصوص عدد السكان، والذي بلغ في أول جانفي 2016، 40,4 مليون نسمة، فإن المعدل الوطني لـ م ص م (بكل أنواعها) هو 25 مؤسسة لكل 1000 نسمة. لكن هذا المعدل ينخفض إلى 17 مؤسسة لكل 1000 نسمة بالنسبة لـ م ص م التابعة للقطاع الخاص (أشخاص معنوية)، كما يختلف المعدل من منطقة لأخرى. فبالنسبة لمنطقة الشمال نجد 17 م ص م (قطاع خاص) لكل 1000 نسمة، وفي الهضاب العليا نجد 13 م ص م (قطاع خاص) لكل 1000 نسمة، بينما في منطقة الجنوب فنجد 15 م ص م (قطاع خاص) لكل 1000 نسمة.⁶

ثالثا- وسائل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ وكالة لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتكفل بضمان تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإئتمان والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁷
- ✓ مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإتمامها وديمومتها ومرافقتها.⁸
- ✓ مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها: هي هيكل عمومي، للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشأتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع أساسا في استضافة أصحاب المشاريع لمدة محددة وعرض الخدمات التالية: مكاتب ومحلات لمدة محددة، أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي؛ التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس الهاتف، تصوير المستندات والطباعة؛ مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع المؤسسات المالية وصناديق المساعدة والدعم؛ والولايات والبلديات والهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم. بالإضافة إلى:

- تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي، والتجاري والتقني.
 - تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش و الدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج وإنشاء مؤسساتهم 04 مشاتل عمالية اليوم ، تنشط في المدن التالية : وهران، عنابة، غرداية وبرج بوعريريج.
 - ✓ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME هي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- ومن مهامها:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
 - ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف و تغيير الأنشطة.
 - إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية.
 - جمع و استغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو بمثابة فضاء للتشاور أو هيئة استشارية.⁹
- ب- وسائل التأهيل والضمان لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- ب-1- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية. وقد تم فتح هذا الصندوق عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم 124 - 302.
- ب-2- صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق: وتهدف لضمان قروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة ومثال ذلك:
- صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة: ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

- صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشباب أصحاب المشاريع.
- تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. و تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35%) من القرض الممنوح.
- * صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع. وضمان هذا الصندوق يأتي ليكمل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لذرائه لتحريك القروض الممنوحة. ويأتي هذا الضمان لتعويض

نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك و في بعض الحالات يعوضه. كما أن الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع هو 5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو 50 مليون دينار. ولا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق. كما لا يعطى الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك.

* صندوق ضمان قرض الإستثمار (CGCI)

هو مؤسسة عمومية لخلق و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض. وتكمن مهام الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يغطي مخاطر الإعسار التي تكبدتها البنوك جراء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكمل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك. والحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار. ولا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق. كما لا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك. بالإضافة إلى صناديق أخرى مثل:

صندوق تدعيم التصدير EPE، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة...

كما تشجع الدولة وتدعم عن طريق الإعانة أو المساعدة المادية، مختلف الجمعيات الممثلة للمؤسسات الصغيرة جدا والمناخة لخدمات خاصة، تلي احتياجات هذه المؤسسات وكذا التي تسعى إلى تحسين تنافسيتها.¹⁰

ج- هياكل التمويل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: هي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية ب:¹¹

✓ تسجيل الاستثمارات،

✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج،

✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،

✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،

✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،

✓ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال،

✓ المساهمة في تسير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به،

كما تكلف الوكالة بما يلي:¹²

✓ جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين،

✓ مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الانجاز،

✓ تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها،

- ✓ تسهيل، بالتعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع. وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه،
- ✓ ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج،

جدول رقم (10): توزيع مشاريع استثمارية مصرح بها حسب النشاط ANDI 2015-2016

النشاط	النقل	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	المجموع
2015	2572	1468	2124	1176	232	134	244	7950
2016	2061	912	2509	1054	298	142	209	7185
النسبة (2016)	28.68	12.69	34.92	14.67	4.15	1.98	2.91	100
نسبة التقدم	-19.87	-37.87	18.13	-10.37	28.45	5.97	-14.34	-9.62
2015	174327	126371	755397	194152	139180	30489	53498	1473414
2016	119162	92621	1116955	191691	203560	47525	67530	1839044
النسبة (2016)	6.48	5.04	60.74	10.42	11.07	2.58	3.67	100
2015	19459	32887	71362	14945	7017	2076	2895	150641
2016	13683	15204	94134	18119	15647	3981	3646	164414
النسبة (2016)	8.32	9.25	57.25	11.02	9.52	2.42	2.22	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 18

من خلال الجدول السابق نجد أن عدد المشاريع المسجلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قد انخفض سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، إذ بلغ عددها 7185 مشروع سنة 2016 منها 2509 مشروع في قطاع الصناعة بنسبة 34,92 %، ثم 2061 مشروع في قطاع النقل بنسبة 28,68 % و 1054 مشروع في قطاع الخدمات بنسبة 14,67 %. كما بلغت الكلفة الإجمالية سنة 2016 حوالي 1839044 مليون دج وبلغ عدد مناصب الشغل في هذا الإطار 164414 منصب سنة 2016، أغلبها في قطاع الصناعة بـ 94134 منصب، ما يمثل بنسبة 57,25 %.

جدول رقم (11): توزيع الاستثمارات المصرح بها حسب طبيعتها (محلية/ أجنبية) ANDI 2016

مشاريع استثمارية	العدد	النسبة	المبلغ	العدد	النسبة	مناصب العمل
مشاريع استثمارية	العدد	النسبة	مليون دج	العدد	النسبة	النسبة
الاستثمارات المحلية	7015	97.63	1509264	82.07	147752	89.87
الاستثمارات الأجنبية	170	2.37	329781	17.93	16662	10.13
المجموع	7185	100	1839045	100	164414	100

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 19

حسب الجدول السابق نلاحظ أن المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2016 قد بلغ 7185 مشروع، منها 170 استثمار أجنبي أي بنسبة 2,37 %. وقد بلغت التكلفة الإجمالية 1839045 مليون دج منها 320781 مليون دج كتكلفة للمشاريع الأجنبية، وقد ساهمت هذه الأخيرة بنسبة 10,13 في مناصب الشغل المحدثّة في إطار هذا الجهاز سنة 2016.

جدول رقم (12): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب فئة العمال ANDI 2016

المشاريع المصرح بها		المبلغ		مناصب العمل	
النسبة	العدد	النسبة	مليون دج	العدد	النسبة
53.08	3814	7.59	139600	13335	8.11
35.07	2520	27.88	512715	53.555	32.57
10.95	787	37.17	683656	69504	42.27
0.89	64	27.36	503074	28020	17.04
100	7185	100	1839045	164414	100
المجموع					

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 19

يوضح الجدول السابق أن عدد المشاريع الصغيرة جدا قد استحوذت على نسبة 53,08 % من عدد المشاريع سنة 2016، إذ بلغت 3814 مشروع بتكلفة تقدر بـ 139600 مليون دج. كما بلغ عدد المشاريع الصغيرة 2520 مشروع بتكلفة 512715 مليون دج، بينما استحوذت المشاريع المتوسطة على النسبة الأكبر في التكلفة الإجمالية للمشاريع بـ 683656 مليون دج وفي مناصب الشغل بـ 69504 منصب أي بنسبة 42,27 % مع أن عدد المشاريع المتوسطة لم يتجاوز 787 مشروع. في حين أن المشاريع التي يتجاوز فيها عدد العمال 249 عامل قد بلغت 64 مشروع أي بنسبة 0,89 % بتكلفة تقدر بـ 503074 مليون دج.

✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 - 50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. إذ يقدم الصندوق مختلف أشكال المرافقة لجميع مراحل المشروع، على أن لا يتجاوز الحد الأقصى لتكلفة المشروع مبلغ 10 مليون دج، وتكون مساهمة الصندوق من 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية. أما المساهمة الشخصية فتكون من 1 إلى 2 %، في حين يكون التمويل البنكي بـ 70%.

كما يساهم الصندوق في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، لا سيما من خلال:¹³

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه،
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل،
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

- المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لا سيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة. وإمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات من طرف المترشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة، إما بخصص من قروض تكميلية للمستفيدين من القروض المصغرة وإما بمساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية الموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة.¹⁴
- إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة، لا سيما عبر منح قروض غير مكافأة.¹⁵

جدول رقم (13) توزيع المشاريع الممولة في إطار CNAC حسب النشاط (2016-12-31)

النشاطات	سنة 2016			كل المشاريع إلى غاية 2016-12-31			المبلغ الإجمالي للمشاريع (مليون دج)
	عدد المشاريع الممولة	حصة النساء %	العمالة	عدد المشاريع الممولة	حصة النساء %	العمالة	
الفلاحة	3325	12.21	7800	17513	11.92	42322	68610.87
الحرف	2016	20.93	5144	1186	22.12	31222	37029.45
الأشغال العمومية	481	3.53	1424	8080	2.33	25992	32164.07
الري	14	0	43	321	4.67	1108	2261.61
الصناعة	919	21.7	2664	10740	21.67	31317	47963.17
الصيانة	58	0	131	795	2.26	1910	2249.56
الصيد	49	0	169	404	0.5	1462	2784.59
المهن الحرة	120	42.5	272	831	43.68	1813	2970.57
الخدمات	1859	17.7	4114	30111	17.05	63430	106551.9
نقل البضائع	51	0	65	45844	1.52	69662	118366.73
نقل المسافرين	10	0	24	12191	1.23	18483	28844.08
المجموع	8902	16.01	21850	138716	9.81	288721	449796.6

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 26

بلغت عدد المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية نهاية 2016 حوالي 138716 مشروع بمبلغ 449796,6 مليون دج، وعمالة تقدر بـ 288721 منصب شغل. وقد توزعت هذه المشاريع على مختلف القطاعات، إذ استحوذ نشاط نقل البضائع على 45844 مشروع إلى غاية نهاية 2016 بتكلفة تقدر بـ 118366,73 مليون دج، يلي ذلك قطاع الخدمات بـ 30111 مشروع بتكلفة 106551,9 مليون دج. ثم قطاع الفلاحة بـ 17513 مشروع بتكلفة 68610,87 مليون دج، مع العلم أن قطاع الفلاحة سجل أكبر عدد من المشاريع سنة 2016 مقارنة بالنشاطات الأخرى، إذ بلغ عدد المشاريع المسجلة في قطاع الفلاحة سنة 2016 والممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 3325 مشروع محدثة بذلك 7800 منصب شغل.

✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

وهي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. لفائدة الشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19-35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. كما تتمتع الوكالة بالمهام التالية:¹⁶

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها،
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها،
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات،
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها،
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم،
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا،
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض،
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها،
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة،
- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية،
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها،
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

لقد سمح تنظيم ANSEJ بمرافقة حوالي 367980 مشروع لإنشاء 878264 منصب شغل إلى غاية نهاية 2016.

جدول رقم (14): توزيع المشاريع الممولة في إطار ANSEJ حسب النشاط (2016-12-31)

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	مناصب الشغل عند البداية	مبلغ الاستثمار (مليون دج)
الخدمات	105754	28.7	245959	338511.31
نقل البضائع	56530	15.4	96237	145557.15

193249.46	126478	14.5	53488	الفلاحة
109526.1	125520	11.6	42621	الحرف
127727.7	94457	8.8	32284	البناء والأشغال العمومية
111185.15	71442	6.7	24547	الصناعة
46624.69	43679	5.2	18985	نقل المسافرين
33760.56	24132	3.6	13385	نقل التبريد
22214.71	21330	2.6	9456	المهن الحرة
23650.77	21474	2.5	9359	الصيانة
7467.97	5536	0.3	1127	الصيد
3190.80	2020	0.1	544	الري
1156666.45	878264	100	367980	المجموع

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 25

حسب الجدول نجد أن أغلب المشاريع في إطار تنظيم ANSEJ تتجه نحو قطاع الخدمات. إذ استحوذ هذا الأخير على نحو 105754 مشروع إلى غاية نهاية 2016، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع نقل البضائع بـ 56530 مشروع، ثم قطاع الفلاحة بـ 53488 مشروع. مع الإشارة إلى أن هذا القطاع الأخير عرف تحسنا مقارنة مع السنوات السابقة، إذ انتقلت نسبة مشاريع القطاع الفلاحي من 26% سنة 2014 إلى 31% سنة 2016. عكس مشاريع قطاع الخدمات الذي عرفت نسبتها انخفاضاً من 32% سنة 2014 إلى 21% سنة 2016. من جهتها نجد أن المشاريع المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال والموجهة بشكل خاص لمرافقة خريجي الجامعات، قد عرفت نسبتها تحسناً قليلاً من 2% سنة 2014 إلى 6% سنة 2016.¹⁷

وبخصوص مناصب الشغل المتعلقة بالمشاريع في إطار ANSEJ، فقد بلغت 878264 نهاية 2016، منها 20% تم إنشاؤها خلال الفترة 2014-2016 أي حوالي 167476 منصب شغل.

أما عن توزيع المشاريع حسب الجنس فنجد أن عدد المشاريع المقدمة للرجال وصل إلى 330791 مشروع مقابل 37189 مشروع للنساء، ينشط أغلبهن في مجال المهن الحرة بنسبة 44% والنشاطات الحرفية بنسبة 17%. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (15) توزيع المشاريع الممولة في إطار ANSEJ حسب النشاط والجنس
(2016-12-31)

النشاط	عدد المشاريع الممولة	مشاريع الرجال	مشاريع النساء
الخدمات	105754	88505	17249
نقل البضائع	56530	55821	709
الفلاحة	53488	51009	2479
الحرف	42621	35322	7299

709	31575	32284	البناء والأشغال العمومية
3478	21069	24547	الصناعة
481	18504	18985	نقل المسافرين
389	12996	13385	نقل التبريد
4199	5257	9456	المهن الحرة
157	9102	9359	الصيانة
16	1111	1127	الصيد
24	520	544	الري
37189	330791	367980	المجموع

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 26

للإشارة فإن حوالي 66% من المشاريع الممولة من طرف ANSEJ، أصحابها من خريجي التكوين المهني، و 18% جامعيين. كما أن حوالي 65% من المشاريع الممولة يقل مبلغها عن 5 مليون دج وأن 92% من أصحاب المشاريع يقل عمرهم عن 35 سنة.¹⁸

✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر، من خلال تنمية قدرات الأفراد الذين يتمتعون بحرفة معينة، بالحصول على قرض يسمح بشراء تجهيزات صغيرة ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة. وتتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي:¹⁹

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
- تمنح قروض بدون مكافأة،
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم،
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم،
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض،
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها،
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

جدول رقم (16) توزيع المشاريع الممولة في إطار ANGEM حسب النشاط (2017-06-30)

النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الزراعة	112 358	14,11%
الصناعة الصغيرة	307 667	38,64%
البناء والأشغال العمومية	67 766	8,51%
الخدمات	165 853	20,83%
الصناعة التقليدية	138 815	17,43%
تجارة	3 122	0,39%
الصيد البحري	752	0,09%
المجموع	796 333	100%

Source : <http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/> (07/09/2017)

منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حوالي 796333 قرض منذ إنشائها إلى منتصف سنة 2017، أغلبها في قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 38,64 % ثم قطاع الخدمات بنسبة 20,83 % يليه قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 17,43 % . كما أن أغلب القروض كانت موجهة لشراء المواد الأولية، إذ بلغ عددها حوالي 718401 أي ما يمثل نسبة 90,21 % . في حين وجهت باقي القروض إلى إنشاء مشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن القروض الموجهة لفائدة النساء في إطار هذا الجهاز إلى غاية منتصف سنة 2017 قد بلغت 497194 أي ما يمثل نسبة 62,44 % . بينما بلغت نسبة الرجال المستفيدين من هذا الجهاز 37,56 % .

رابعا- آليات ترقية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ- تدابير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى: ²⁰

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار،
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،
- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات،
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

ب - إستراتيجية مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن عدم الاهتمام بوضع إستراتيجية واضحة لأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر فشل قبل الأوان، لذلك لابد من وضع خطط تنمية متوسطة وطويلة الأجل للتعامل بفاعلية وعقلانية مع مختلف التحديات والمستجدات المحلية، الإقليمية والدولية. ومن أهم التدابير التي وضعت بموجب التشريع الجزائري لتطوير هذا القطاع نجد:

- تستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، وكذا الدراسات الملاءمة، مما يترتب عليه برامج وتدابير وهيكل دعم ومراقبة.²¹
- اتخاذ التدابير اللازمة من طرف الجماعات المحلية لمساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية.
- تتخذ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتشاور مع الوزارات والسلطات المعنية الأخرى، كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل، وتشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها.²²
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعمل على توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين تنافسيتها وترقية المنتج الوطني.²³
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية، وإنجاز دراسة للفروع، و بطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منهج الجوارية، والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.
- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باللجوء للمستشارين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين مثلا.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع نظام معلوماتي يشكل أداة استشراف ومساعدة على اتخاذ القرار في المستقبل. وهذا بإشراك مختلف الهيئات التي لها صلة بالإعلام الاقتصادي ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل: الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، الإدارة الجبائية، إدارة الجمارك، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، جمعية البنوك والمؤسسات المالية.²⁴
- ترقية المناولة بهدف استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني، من خلال إدراج المصالح المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء

التجهيزات العمومية. وكذا إعطاء الأفضلية في المناقصات والاستشارات لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²⁵

خامسا- عوائق النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات صعبة تشكل بمثابة عائق أمام الإستراتيجية التنموية لها، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- إهمال التخطيط،
- نقص الرقابة وعدم فاعليتها.
- انعدام التكوين ونقص الخبرة بالنسبة للمسيرين.
- قلة الموارد المالية،
- غياب الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع،
- ضعف المنافسة وعدم القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي،
- ارتفاع أسعار المواد الأولية،
- ارتفاع حجم العبء الضريبي،
- مشكل تسويق المنتجات،

خاتمة:

إن دعم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أهم الآليات التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح ضرورة ملحة خصوصا لما تتمتع به من مكانة إستراتيجية في مختلف اقتصاديات الدول. إذ حظيت بالأولوية في مختلف برامج واستراتيجيات التنمية في الدول المقدمة. ورغم الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها ما زالت تعاني العديد من المشاكل، من بينها إشكالية التمويل وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية وكذا حدة المنافسة. بالإضافة إلى تحديات مختلفة محلية وخارجية. لذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجاد الحلول المتعلقة بالتمويل التي تسمح لها بتجاوز مختلف الصعوبات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وكذا التوسع في النشاط الاستثماري بشكل يمكنها من بناء إستراتيجية فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

- ¹ - المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ² - المادة 05 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- ³ - المادة 10، نفس المرجع.
- ⁴ - المادة 09، نفس المرجع.
- ⁵ - المادة 08، نفس المرجع.
- ⁶ - Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique N° 30, édition Mai 2017, p 12
- ⁷ - المادة 17، المادة 18 القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- ⁸ - المادة 20، نفس المرجع.
- ⁹ - المادة 24، القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- ¹⁰ - المادة 27 القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- ¹¹ - المادة 26 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 2016-46.
- ¹² - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 100-17 المؤرخ في 05 مارس 2017، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيروها، ج ر عدد 2017-16.
- ¹³ - المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 يوليو 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج ر عدد 1994-44.
- ¹⁴ - المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فبراير 1999 المتتم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 يوليو 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج ر عدد 1999-07.
- ¹⁵ - المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 يناير 2004 المتتم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 يوليو 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج ر عدد 2004-03.
- ¹⁶ - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج ر عدد 2003-54.

- 17- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz تاريخ الإطلاع 2017/08/29 (15: 21)
- 18- نفس المرجع.
- 19- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ج ر عدد 2004-06.
- 20- المادة 15، من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- 21- المادة 03، من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- 22- المادة 22، نفس المرجع.
- 23- المادة 26، نفس المرجع.
- 24- المادة 34، المادة 35، من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 2017-02.
- 25- المادة 32، نفس المرجع.